

# النظام الدولي وفرض الأمر الواقع من تركيا إلى إثيوبيا

أنقرة وأديس أبابا تتماديان في التحدي لفقدان الموازين التقليدية في العالم



هل يشهد العالم انقلاباً لموازين القوى

جوانبه، ورغبة من جانب البعض في ترك السبيل للراهنه تبلغ أقصى مدى لها كي يتسنى القيام بعملية تشكيل جديدة من رحم الصراعات المتفاقمة، التي لم تعد قاصرة على المعارك العسكرية والنزاع على مناطق النفوذ، واتمدت إلى مناحٍ أخرى.

تعددت الأوضاع كل ذلك ووصلت إلى درجة الإلحاح على ترسيم الحدود ومحاولة تثبيت خصخصة المياه والبحث عن الشروات الطبيعية الواعدة، وكل ما يمثل عنصراً لجلب الخلافات، وفرض التفكير في إعادة ترتيب الأولويات.

ومن يراقب تحركات القوى الدولية في الملفات والقضايا محل النزاع ويرصد تموضعها جيداً يتأكد أن تطبيق القوانين مرهون بما تجلبه من مصالح وما تبعده من خسائر.

غضت الولايات المتحدة الطرف كثيراً عن تجاوزات تركيا في المنطقة، وهي معتقدة أنها صمام أمان ضد المد الروسي، وقبلة بإرسالها المرتزقة من سوريا إلى ليبيا، لأن هؤلاء قد يتمكنون من وقف زحف عناصر "فاغنر" أو ضبط الموقف المقابل، وإذا تم مد الخيط على استقامته ستكون النتيجة متشابهة تقريبا مع بريطانيا وإيطاليا، مع تباعد في الواقع التي أسهمت في تبني موقف ورفض آخر.

تصدت الصين للدفاع عن إثيوبيا في مجلس الأمن عندما رفعت مصر شكوى ضد الثانية، وتسعى بكين إلى أفارقة قضية سد النهضة، لأنها تعاني مشكلة شبيهة مع بعض دول الجوار، وتضع يديها على نصيب الأسد من المياه المشتركة، لذلك لم يعد الأمر الواقع يقتصر على دوله المباشرة، لكن هناك جهات تعمل على تغذيتها من منطلق ما يحققه من فوائد مصيرية.

تفقد هذه التصرفات الهوية أو الركيزة التي يعتمد عليها النظام الدولي، ويمكن أن تتسبب في انهيار جزء معتبر من بناءه الذي جرى تشييده عقب الحرب العالمية الثانية، وتؤدي إلى المزيد من الصراعات، وخلق بؤر جديدة يصعب تطويقها لاحقاً، فكل دولة ستجد أن القانون الدولي لن ينصفها لتجا إلى فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية أو الحيل الدبلوماسية، وهي طرق موجودة منذ زمن، غير أن كثافتها تقود إلى تصاعد حدة التجاذبات ورفع منسوب التوترات.

تترافق هذه التطورات مع انكماش قوة عالمية مثل الولايات المتحدة التي تنسحب تدريجياً من مناطقها التقليدية، وتتصاعد أدوار قوى مثل الصين وروسيا على المستوى الدولي، وارتفاع سقف الاحتمال التي تراود دولاً مثل تركيا وإثيوبيا على المستوى الإقليمي، وكلما زادت حدة التراجعات والطموحات اصطحبت معها مجموعة من التغيرات التي تجعل الأمر الواقع مفتاحاً في ممارسات بعض القوى، لأن التمسك بالقوانين والشريعة والحق والعدل من العوامل التي تحد من القدرة على الفعل.

تكشف الجانب المقابل، وحتى من حاولوا الوقوف في وجهها تراجعوا وتركوا لها اختيار الطريقة المناسبة، أو تقاسموا معها النفوذ ضمنياً، وتفاهموا معها على ترتيب الأولويات، وبدأت تتمدد في مناطق عدة وقت أن وجدت غطاءً يحميها، وتحقق لأصحابه فوائد على الساحة الدولية.

ارتكبت أنقرة الكثير من المواقف السياسية والقانونية، واكتفت على خطوات لم تكن تحلم بها، أو فكرت في ذلك ووجدت ممانعة وقوى صلبة تقف عائقاً في طريقها، وحرصاً على تطبيق هاشم من القوانين الدولية.

لعل الطموحات التي راودت أنقرة للتدخل في سوريا منتصف التسعينات من القرن الماضي تمثل شاهداً على عودتها إلى رشدها آنذاك، حيث وجدت من يردعها، ولعل عودتها إلى هذا الحلم دون أن تجد من يتصدى لها حقيقة من نتائج تحركات أنقرة في الشرق الأوسط وبحر إيجة وسوريا والعراق وليبيا، يتأكد أن ضرب عرض الحائط بالشريعة الدولية سمة تركية بامتياز.

ومن يراقب تطورات السياسة الإثيوبية في أزمة سد النهضة تتعزز لديه قناعات بان الأمر الواقع بات طاغياً عليها، ربما لأول مرة نجد عدداً من المسؤولين الكبار يعلنون عن انتصارات مادية ومعنوية في قضايا تمس هيبة القوانين الدولية. كانت إسرائيل تمثل حالة صارخة وفريدة في هذه المسألة، ومع ذلك استغرق تكريس هذه السياسة عقوداً، وعندما تتجاوز في انتهاكاتها حدود المنطق تتصدى لها قوى عدة، بما فيها الولايات المتحدة أحياناً.

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

الدول الكبرى باتت تقيس ما يجري من صراعات وفق مصالحها، وهو ما يفسر الصمت على التمدد التركي في شرق المتوسط، وكذلك مساعي إثيوبيا لفرض الأمر الواقع في الخلاف حول سد النهضة بالرغم من مخاطر ذلك على مصر والسودان.. وهو ما يفتح الباب أمام نظام عالمي جديد يقوم على مقاييس مضطربة وغير عادلة، ما يؤسس لنزاعات أكثر حدة وأوسع مدى.

نمار متباينة، وقد استثمرت في الفوران الذي تنوع به بعض الأزمات، وأقدمت على خطوات لم تكن تحلم بها، أو فكرت في ذلك ووجدت ممانعة وقوى صلبة تقف عائقاً في طريقها، وحرصاً على تطبيق هاشم من القوانين الدولية.

لعل الطموحات التي راودت أنقرة للتدخل في سوريا منتصف التسعينات من القرن الماضي تمثل شاهداً على عودتها إلى رشدها آنذاك، حيث وجدت من يردعها، ولعل عودتها إلى هذا الحلم دون أن تجد من يتصدى لها حقيقة من نتائج تحركات أنقرة في الشرق الأوسط وبحر إيجة وسوريا والعراق وليبيا، يتأكد أن ضرب عرض الحائط بالشريعة الدولية سمة تركية بامتياز.

ومن يراقب تطورات السياسة الإثيوبية في أزمة سد النهضة تتعزز لديه قناعات بان الأمر الواقع بات طاغياً عليها، ربما لأول مرة نجد عدداً من المسؤولين الكبار يعلنون عن انتصارات مادية ومعنوية في قضايا تمس هيبة القوانين الدولية. كانت إسرائيل تمثل حالة صارخة وفريدة في هذه المسألة، ومع ذلك استغرق تكريس هذه السياسة عقوداً، وعندما تتجاوز في انتهاكاتها حدود المنطق تتصدى لها قوى عدة، بما فيها الولايات المتحدة أحياناً.

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

لم تعد الدول التي تريد الحصول على مكتسبات غير شرعية بحاجة إلى القيام بالتفاقيات السياسية طويلة المدى، بل يكفي أن تعلن عن رغبتها وتشرع في تحقيقها رسمياً وبصورة مباشرة، وتتصرف بموجب الحالة الجديدة دون حذر أو خوف من عقوبات أو تهديدات من قبل قوى دولية، فطالما امتلكت إرادة قوية وهدفاً محدداً تنطلق غالباً وهي غير عابئة بردود الأفعال التي أصبحت محصورة في نطاق التصريحات.

من يتابع تحركات أنقرة في الشرق الأوسط وبحر إيجة وسوريا والعراق وليبيا، يتأكد أن ضرب عرض الحائط بالشريعة الدولية سمة تركية بامتياز. ومن يراقب تطورات السياسة الإثيوبية في أزمة سد النهضة تتعزز لديه قناعات بان الأمر الواقع بات طاغياً عليها، ربما لأول مرة نجد عدداً من المسؤولين الكبار يعلنون عن انتصارات مادية ومعنوية في قضايا تمس هيبة القوانين الدولية. كانت إسرائيل تمثل حالة صارخة وفريدة في هذه المسألة، ومع ذلك استغرق تكريس هذه السياسة عقوداً، وعندما تتجاوز في انتهاكاتها حدود المنطق تتصدى لها قوى عدة، بما فيها الولايات المتحدة أحياناً.

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

التمرد على النظام

بدأت بعض الدول تطور نماذج التجاوز التي عرفت خلال السنوات الماضية، وهي محدودة ومرتبطة بدول متمردة على النظام الدولي، ولجأت إلى وسائل تحايلية تنتظر ترسيخها عبر آلة الزمن، وتختلج من الإعلان عنها أو التفاخر بها، وتعلم أن هناك قوانين رادعة يمكن توظيفها في لحظة معينة لوقف الخروقات. الآن هناك جراءة مبالغ فيها، ما لم تفق القوى الدولية الكبرى قد يتحول العالم إلى غابة تُصعب السيطرة فيها على الدول الشاردة، فتركها وعدم مواجهتها يمنح الآخرين جراءة مضاعفة.

طورت تركيا تصوراتها السلبية عندما تبقتت أن العالم يمر بحالة نادرة من السهولة تسمح لها بالتوسع وجني

## خبراء: السكوت على تصرفات تركيا في المتوسط يزيد لها جرأة

واشنطن - استفادت تركيا من تقاطع المصالح بين الدول الكبرى، وخاصة بين دول محورية في الناتو مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، لتتسلل إلى المتوسط وتعمل على فرض نفسها كشرريك في "خيرات" عبر اتفاقيات مع الشق القبرصي الذي تسيطر عليه، أو حكومة الوفاق الليبية التي باتت بدورها تحت رحمة أنقرة.

وتقول هيدز كونسلي، الباحثة ومديرة برنامج أوروبا بمرکز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي، وراشيل إليوس، الباحثة ونائبة مديرة برنامج أوروبا بمرکز، إنه بينما قد يبدو ما حدث مجرد لحظة احتكاك بين حلفاء في الناتو، لاسيما مع تركيا، فإنها ليست كذلك في حقيقة الأمر. فهذا الحادث يمثل مازقاً استراتيجياً أكثر عمقا بالنسبة للحلف، كما يمثل انقساماً واضحاً بصورة متزايدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

وأضافت كونسلي وإليوس، في تقرير لهما نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن هذا المازق الاستراتيجي راسخ في سياسة تركيا الخارجية والأمنية الإقليمية الجديدة، وهي سياسة تركز في جانب منها على أساس عقيدة "الوطن الأزرق" التي تتبناها. وقد أسفر تنفيذ هذه العقيدة عن سلسلة من الحوادث الخطيرة التي يلاحظها حلفاء تركيا ولكن بصورة عابرة، ولا يتخذون موقفاً تجاهها إلا نادراً.

ومن الواضح أنه نظراً لأن تركيا تواجه قدراً ضئيلاً من المقاومة، فإنها تعتقد أن ما تتخذه من إجراءات مقبولة إلى حد كبير. ولكن مجمل سياسات وتصرفات تركيا بلغ الآن نقطة تصعيد خطيرة، ومن الممكن أن تمثل تحدياً لتماسك وضع الدفاع الجماعي للناتو في البحر المتوسط، وأن تضعف تلاحمه السياسي. كما أن تصرفات تركيا تهدد بعرقلة التعاون الحيوي بين الناتو والاتحاد الأوروبي في المنطقة. ويرجع أصل عقيدة "الوطن الأزرق" التركية إلى خطة وضعها الأدميرال التركي جيم غوردينز في عام 2006، وهي تحدد هدفاً طموحاً للقيام من خلال الدبلوماسية والوسائل العسكرية القوية، بتحديد وتوسيع نطاق نفوذ تركيا في البحر المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود، مع تمكين الوصول إلى مصادر الطاقة والموارد الاقتصادية الأخرى.

وتبنى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هذه العقيدة في عام 2015 كجزء لا يتجزأ من استراتيجية وطنية للدفاع المتقدم" في سياق محاولته المستمرة التي يقوم بها لتأكيد الاستقلال التركي في جميع أوجه السياسة الخارجية لتشمل النفوذ في المناطق المحيطة ببلاده.

وقد تم استعراض مظاهر هذه العقيدة بصورة كاملة أثناء "مناورة الوطن الأزرق" في فبراير عام 2019، والتي كانت أكبر مناورة قتالية منذ تأسيس البحرية التركية، وتم القيام

بها في وقت واحد في بحر إيجة، والبحر الأسود وشرق البحر المتوسط. ووصفت وسائل الإعلام الحكومية المناورة بأنها "بروفة حرب". وهناك مثال آخر لممارسة هذه العقيدة تظهرها مطالب تركيا المتشددة بالنسبة للطاقة حول المنطقة الاقتصادية الخاصة لقبرص.

وفي شهر فبراير 2018، أرسلت تركيا سفناً من البحرية لوقف سفينة حفر إيطالية كانت في طريقها للتقيب عن الغاز قبالة ساحل قبرص.

وفي ربيع 2019، أرسلت أنقرة سفناً إلى المياه القبرصية، في حراسة البحرية التركية للقيام بنشطة تقيب خاصة بها. وأدان دول أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإجماع تلك الأعمال غير القانونية، وأعربت عن دعمها لقبرص، وذلك بتقيد مساعدات ما قبل الانضمام التي يقدمها الاتحاد لتركيا، وتعليق المفاوضات الخاصة باتفاقية للنقل الجوي.

وبلغت التوترات الإقليمية مستوى مرتفعاً جديداً في نوفمبر 2019 عندما وقعت تركيا اتفاقاً مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، ترسم حدوداً بحرية بين البلدين في البحر المتوسط، وتسمح لتركيا بالدفاع عن المصالح البحرية للبحر، وكذلك باستخراج موارد الطاقة في البحر المتوسط.

وحتى الآن، لم تواجه تركيا سوى مقاومة ضئيلة من الاتحاد الأوروبي، أو الناتو، رداً على تصرفاتها، باستثناء بعض التصريحات الغاضبة والعقوبات المحدودة.

وقد استنكر بعض البرلمانيين في الاتحاد الأوروبي "دبلوماسية الزوارق المسلحة" التي تتبعها أنقرة، وأصدر بوريل بياناً قال فيه إن دول الاتحاد الأوروبي "تشعر بقلق متزايد إزاء عمليات التصعيد الأخيرة من جانب تركيا". وفي يوليو الجاري عقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اجتماعاً، وطلبوا من أنقرة تقديم "إيضاحات" بشأن تصرفاتها في شرق البحر المتوسط وليبيا وسوريا وطلبوا من بوريل تقديم خيارات لتعزير العقوبات المفروضة على تركيا بسبب انشطتها الخاصة بالتقيب.

ووصف وزير الخارجية الأميركية مايا كوميو تقيب تركيا غير المشروع في مياه قبرص بأنه "غير مقبول". ومع ذلك ليس من المحتمل أن يتبع ذلك إجراء ملموس في ضوء عدم فرض إدارة ترامب قانوني بشأنها على تركيا لشرائها نظام الدفاع الصاروخي أس - 400 من روسيا.

واشنطن - استفادت تركيا من تقاطع المصالح بين الدول الكبرى، وخاصة بين دول محورية في الناتو مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، لتتسلل إلى المتوسط وتعمل على فرض نفسها كشرريك في "خيرات" عبر اتفاقيات مع الشق القبرصي الذي تسيطر عليه، أو حكومة الوفاق الليبية التي باتت بدورها تحت رحمة أنقرة.

وتقول هيدز كونسلي، الباحثة ومديرة برنامج أوروبا بمرکز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي، وراشيل إليوس، الباحثة ونائبة مديرة برنامج أوروبا بمرکز، إنه بينما قد يبدو ما حدث مجرد لحظة احتكاك بين حلفاء في الناتو، لاسيما مع تركيا، فإنها ليست كذلك في حقيقة الأمر. فهذا الحادث يمثل مازقاً استراتيجياً أكثر عمقا بالنسبة للحلف، كما يمثل انقساماً واضحاً بصورة متزايدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

وأضافت كونسلي وإليوس، في تقرير لهما نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن هذا المازق الاستراتيجي راسخ في سياسة تركيا الخارجية والأمنية الإقليمية الجديدة، وهي سياسة تركز في جانب منها على أساس عقيدة "الوطن الأزرق" التي تتبناها. وقد أسفر تنفيذ هذه العقيدة عن سلسلة من الحوادث الخطيرة التي يلاحظها حلفاء تركيا ولكن بصورة عابرة، ولا يتخذون موقفاً تجاهها إلا نادراً.

ومن الواضح أنه نظراً لأن تركيا تواجه قدراً ضئيلاً من المقاومة، فإنها تعتقد أن ما تتخذه من إجراءات مقبولة إلى حد كبير. ولكن مجمل سياسات وتصرفات تركيا بلغ الآن نقطة تصعيد خطيرة، ومن الممكن أن تمثل تحدياً لتماسك وضع الدفاع الجماعي للناتو في البحر المتوسط، وأن تضعف تلاحمه السياسي. كما أن تصرفات تركيا تهدد بعرقلة التعاون الحيوي بين الناتو والاتحاد الأوروبي في المنطقة. ويرجع أصل عقيدة "الوطن الأزرق" التركية إلى خطة وضعها الأدميرال التركي جيم غوردينز في عام 2006، وهي تحدد هدفاً طموحاً للقيام من خلال الدبلوماسية والوسائل العسكرية القوية، بتحديد وتوسيع نطاق نفوذ تركيا في البحر المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود، مع تمكين الوصول إلى مصادر الطاقة والموارد الاقتصادية الأخرى.

وتبنى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هذه العقيدة في عام 2015 كجزء لا يتجزأ من استراتيجية وطنية للدفاع المتقدم" في سياق محاولته المستمرة التي يقوم بها لتأكيد الاستقلال التركي في جميع أوجه السياسة الخارجية لتشمل النفوذ في المناطق المحيطة ببلاده.

وقد تم استعراض مظاهر هذه العقيدة بصورة كاملة أثناء "مناورة الوطن الأزرق" في فبراير عام 2019، والتي كانت أكبر مناورة قتالية منذ تأسيس البحرية التركية، وتم القيام

بها في وقت واحد في بحر إيجة، والبحر الأسود وشرق البحر المتوسط. ووصفت وسائل الإعلام الحكومية المناورة بأنها "بروفة حرب". وهناك مثال آخر لممارسة هذه العقيدة تظهرها مطالب تركيا المتشددة بالنسبة للطاقة حول المنطقة الاقتصادية الخاصة لقبرص.

وفي شهر فبراير 2018، أرسلت تركيا سفناً من البحرية لوقف سفينة حفر إيطالية كانت في طريقها للتقيب عن الغاز قبالة ساحل قبرص.

وفي ربيع 2019، أرسلت أنقرة سفناً إلى المياه القبرصية، في حراسة البحرية التركية للقيام بنشطة تقيب خاصة بها. وأدان دول أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإجماع تلك الأعمال غير القانونية، وأعربت عن دعمها لقبرص، وذلك بتقيد مساعدات ما قبل الانضمام التي يقدمها الاتحاد لتركيا، وتعليق المفاوضات الخاصة باتفاقية للنقل الجوي.



«بروفة حرب» في شرق المتوسط